



الجمعية العراقية للاقتصاد الاسلامي



العراق

الآثار المتوقعة لأزمة كورونا على الصيرفة الإسلامية

ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول حول
"الاقتصاد الإسلامي في ظل التطورات الحديثة"
(نسخة منقحة)

المنعقد في 15 يوليو/تموز 2020
بتقنية ZOOM

من تقديم:
أ.د/ سليمان ناصر
أستاذ بجامعة قاصدي مرباح
ورقلة - الجزائر

الآثار المتوقعة لأزمة كورونا على الصيرفة الإسلامية

أ.د/ سليمان ناصر

باحث في المصرفية الإسلامية

أستاذ بجامعة قاصدي مرباح - ورقلة

الجزائر

مقدمة:

وُجد العالم منذ بداية هذا العام 2020 في مواجهة وباء قاتل متمثل في فيروس كورونا المستجد والذي ظهر في الصين نهاية العام الماضي، وقد كان لهذا الوباء أثر كبير على النشاط الاقتصادي في العالم، إذ مع تزايد عدد الوفيات بشكل رهيب خاصة في أوروبا والقارة الأمريكية دخل نصف عدد سكان الكرة الأرضية (ما بين 3.5 إلى 4 مليار نسمة) في حجر صحي بالمنازل خوفاً من العدوى وارتفاع عدد الوفيات، مما نتج عنه إغلاق للمدارس والجامعات والمنتزهات وتوقف لمعظم وسائل النقل، وأيضاً إغلاق عدد كبير من المصانع والشركات وتوقف نشاطها، مما أدى في النهاية إلى فقدان عدد كبير من الوظائف في العالم والتي تجاوزت في الولايات المتحدة لوحدها 40 مليون وظيفة.

هذا الوباء لا يزال قائماً، وبالرغم من ظهور بعض البوادر لانحساره في بداية صيف هذا العام وبسبب الفتح التدريجي لنشاط السياحة الذي يتميز به كل صيف، عادت موجة ثانية من هذا الوباء لتضرب العالم من جديد، مما أدى إلى ارتفاع عدد الإصابات والوفيات مرة أخرى، وأصبح من الصعب حصر خسائر هذا الوباء ورصد كل آثاره النهائية.

من بين القطاعات التي تأثرت بهذه الجائحة قطاع المصارف ومنها الصيرفة الإسلامية، هذه الورقة تحاول دراسة الآثار المتوقعة لأزمة كوفيد-19 على البنوك الإسلامية، سواء منها ما هو ملاحظ حالياً أو ما هو متوقع في المستقبل فكان ذلك من باب تغليب الجزء على الكل، وبالتالي فهي تحاول الإجابة على السؤال الآتي: ماهي أهم الآثار المتوقعة لأزمة كورونا على الصيرفة الإسلامية؟، وستتناول ذلك من خلال محورين: الأول كلمحة عامة عن واقع التمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية في العالم، والثاني وهو الأهم لدراسة تلك الآثار المتوقعة وتحليلها.

أولاً- لمحة عامة عن واقع التمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية في العالم:

بلغ حجم التمويل الإسلامي 2.44 تريليون دولار سنة 2019 مقارنة بـ 2.19 تريليون سنة 2018، أي بنسبة نمو تقدر بـ 11.4%⁽¹⁾، وقد جاءت مكوناته كما يلي:

المجموع	التأمين الإسلامي (التكافل)	صناديق الاستثمار الإسلامية	الصكوك الإسلامية	الصيرفة الإسلامية	البيان
2438	27.07	102.3	543.4	1765	المبلغ (مليار دولار)
100	1.1	4.2	22.3	72.4	النسبة المئوية %

المصدر: Islamic Financial Services Board : Islamic Financial Services Industry; Stability Report 2020, p 12. مع الإشارة إلى أن الإحصائيات الخاصة بالصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية خاصة بسنة 2019 كاملة، أما بالنسبة للصيرفة الإسلامية فهي خاصة بالربع الثالث 2019، وللتكافل في نهاية 2018.

بالنسبة للصيرفة الإسلامية فقد انتقل حجم أصولها من 1.571 تريليون دولار سنة 2018 إلى 1.765 تريليون في نهاية الثلاثي الثالث من سنة 2019، وبذلك حققت تراجعاً في نسبة المشاركة في إجمالي حجم التمويل الإسلامي من 76 % سنة 2018 إلى 72.4 % في الثلاثي الثالث من سنة 2019⁽²⁾.

بلغ عدد البنوك الإسلامية في العالم 505 بنك سنة 2017، بما فيها 207 شبك إسلامي داخل البنوك التقليدية⁽³⁾، وتشير إحصائيات إلى أن عدد عملاء المصارف الإسلامية عبر العالم ناهز 100 مليون عميل سنة 2016، ومع ذلك لا تزال حوالي 75 % من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة، بل لا يزال حجم الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عموماً لا يشكل حوالي سوى 1 % من الأصول المالية العالمية⁽⁴⁾.

ثانياً- الآثار المتوقعة لأزمة كوفيد-19 على البنوك الإسلامية:

هناك العديد من الآثار التي خلفتها أزمة كوفيد-19 على العمل المصرفي والبنوك عموماً وعلى البنوك الإسلامية خاصة، ولذلك نجد من هذه الآثار ما تشترك فيه البنوك الإسلامية مع غيرها من البنوك التقليدية العاملة معها في بيئة واحدة ومنها ما تختص به تلك الأولى بحكم طبيعة عملها. كما أن هذه الآثار منها ما نشهده الآن وهو ناتج عن أزمة هذا الوباء ومنها ما هو متوقع في المستقبل القريب بحكم أن هذه الجائحة لازالت قائمة ولم تتضح بعد كل آثارها، وأهم تلك الآثار على البنوك الإسلامية:

1- انخفاض حجم الودائع في البنوك الإسلامية:

وهذا الأثر تشترك فيه البنوك الإسلامية مع غيرها من البنوك التقليدية في العديد من الدول، ويعود هذا الانخفاض أساساً إلى مجموعة من العوامل يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- ضعف المدخرات الفردية ومدخرات الشركات والوحدات الاقتصادية وذلك بسبب توقف النشاط الاقتصادي في معظم دول العالم بسبب الوباء والحجر المنزلي، إذ أنه وفي ذروة تفشي هذا الوباء سجل العالم تعطل مابين 3.5 إلى 4 مليار إنسان عن العمل بسبب ذلك الحجر (أي ما يعادل نصف سكان الكرة الأرضية تقريباً)، وهذا ما جعل الاستهلاك يزداد على حساب الادخار والذي عادة ما يجد طريقه إلى البنوك والوحدات المصرفية خاصة في الدول المتقدمة، وهو ما أنتج في النهاية فجوة كبيرة بين الادخار والاستثمار خاصة في البلدان النامية.

- تدهور القدرة الشرائية للمواطن في العديد من الدول، وهذا بسبب التوقف عن العمل كما أسلفنا، وهذا التوقف إما أن يكون بتعويض الأجر كما هو الحال لغالبية الموظفين أو بدون تعويض كما هو الأمر بالنسبة للمهن الحرة والعمل اليومي، وهذه الحالة الأخيرة أفرزت الرجوع إلى استهلاك المدخرات مما جعل حركة السحب أكثر من حركة الإيداع لدى البنوك.

- تأجيل سداد القروض المستحقة للبنوك في كثير من دول العالم وبأوامر من البنك المركزي، مما نتج عنه أيضاً نقص في حجم الأموال المودعة على حساب تزايد عمليات السحب كما أسلفنا.

- إجبار البنوك على زيادة استثماراتها في أدوات الدين العام المحلي والسندات الحكومية في العديد من الدول النامية خاصة، وذلك لتمويل العجز المستمر والضحخم في موازنات هذه الدول، مما سبب أيضاً نقصاً كبيراً في سيولة هذه البنوك.

- معظم البنوك الإسلامية يقع في البلاد العربية والإسلامية، وكثير منها بلدان نفطية مثل دول الخليج والتي تستحوذ على نسبة معتبرة من تلك البنوك وصلت إلى حوالي 48% من حجم أصول المصرفية الإسلامية في العالم⁽⁵⁾، وبالتالي هناك نسبة كبيرة من ودائع البنوك الإسلامية تتأتى من إيرادات بيع النفط، وهذا الأخير شهدت أسعاره تدهوراً غير مسبوق في الأشهر الأولى لجائحة كورونا بسبب توقف النشاط الاقتصادي في معظم دول العالم خاصة منها المستوردة للنفط بكميات كبيرة مثل الصين، مما جعل أسعار خام البرنت (القياس العالمي) تصل إلى ما يقارب العشرين دولار، وهو ما أدى في النهاية إلى تراجع مدخرات البنوك الإسلامية المتأتية من هذا القطاع.

- لجوء الأفراد إلى سحب أموالهم من البنوك وتحويلها إلى أوعية ادخارية يرونها أكثر أماناً مثل العملات الصعبة والذهب، هذا الأخير شهد ارتفاعاً كبيراً في الأسواق العالمية صيف 2020 بسبب ارتفاع الطلب عليه، حيث انتقل سعره من حوالي 1400 دولار للأونصة بداية سنة 2020 إلى

1958 دولار منتصف شهر سبتمبر 2020⁽⁶⁾، بينما تجاوزت العقود الآجلة له 1965 دولار في هذا التاريخ. وعلى سبيل المثال في مصر، ومع توجه البنك المركزي إلى تخفيض معدلات الفائدة اتجه أصحاب الفوائض المالية إلى الذهب، خاصة بعد قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة بضغط شديد من الرئيس "ترامب" مما أدى إلى انصراف أصحاب الفوائض المالية عن استخدام الدولار كمخزن للقيمة، مما أدى في النهاية إلى ارتفاع غير مسبوق لأسعار الذهب في السوق المصرية، حيث ارتفعت قيمته من بداية العام الجاري إلى بداية شهر أغسطس 2020 بنحو 45.5% حسبما كشفت عنه شعبة الذهب بغرفة القاهرة التجارية⁽⁷⁾.

إذن كل هذه العوامل أفرزت نقصاً كبيراً في الودائع لدى البنوك، فإذا أخذنا الجزائر على سبيل المثال، فقد كان حجم السيولة لدى البنوك يقدر بـ 1557.6 مليار دج (12.12 مليار دولار) في نهاية سنة 2018، ثم انخفض إلى 916.7 مليار دج (7.13 مليار دولار) في نهاية شهر مايو 2020 حسب بيان أصدره بنك الجزائر في 2020/06/09⁽⁸⁾، علماً بأن إجمالي حجم الكتلة النقدية M2 في البلاد يقدر بحوالي 17000 دج عند إصدار البيان.

2- إجبار العديد من الحكومات للبنوك الإسلامية على الاكتتاب في سندات الدين العمومي بفائدة:

كما سبق وأن أشرنا، ففي العديد من الدول خاصة النامية منها تم إجبار البنوك على زيادة استثماراتها في أدوات الدين العام المحلي والاكتتاب في السندات الحكومية، وذلك لتمويل العجز الكبير في موازنات هذه الدول، وهو ما سبب نقصاً كبيراً في سيولة البنوك الإسلامية في هذه الدول كما يتبين من قبل من جهة، وأيضاً سبب لها إحراجاً بسبب عدم تعامل هذه البنوك بالفائدة أخذاً أو عطاءً كما هو معلوم من جهة أخرى، خاصة في الدول التي لم توجد البديل التي يتلاءم مع عمل البنوك الإسلامية في هذا المجال وهو الصكوك الإسلامية السيادية، وبالأخص تلك الأنواع من الصكوك الموجهة لتمويل عجز الموازنة وتمويل مشاريع البنى التحتية التي ترهق موازنات الدول.

فعلى سبيل المثال، في العراق وفي ظل العجز الهائل في موازنة 2020 (سنة كورونا) والذي يصل إلى 43 مليار دولار فإن الاقتراض الداخلي والخارجي هو الخيار الوحيد المتاح أمام الحكومة حالياً لتمويل هذا العجز، وبما أن هذا العجز الذي يبلغ 30% من حجم الموازنة و 18% من الناتج المحلي الإجمالي قد أثار مخاوف المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين من عدم قدرة العراق على الإيفاء بمتطلبات ديونه، فقد يؤدي ذلك إلى امتناع هذه المؤسسات وربما الدول الأخرى عن إقراضه ما لم يُجر تخفيضاً جدياً على حجم النفقات العامة بغية تقليل العجز إلى مستوى مقبول⁽⁹⁾، وبالتالي يبقى اللجوء إلى الدين الداخلي هو الخيار المتاح أكثر، وبالتالي الاعتماد على

المصارف والمؤسسات المالية في تمويل هذا الدين أو جزء كبير منه. ومن المعلوم أن العراق يعمل به 30 بنك إسلامي، وتستحوذ فيه حصة المصارف الإسلامية على حوالي 50 % من الحصة السوقية للمصارف⁽¹⁰⁾.

3- أزمة كورونا فرصة للاعتراف القانوني بالصيرفة الإسلامية في البلدان ذات القانون المصرفي الموحد:

بالرغم من أن العديد من البلدان العربية والإسلامية أصدرت قانوناً خاصاً ينظم عمل البنوك الإسلامية، إلا أن بقية هذه الدول لا تزال البنوك الإسلامية تعمل فيها في ظل قانون مصرفي موحد لا يفرق بين البنوك التقليدية والإسلامية في كون هذه الأخيرة تمنح تمويلات وليس قروضاً بفائدة، وأيضاً في إشكالية أدوات الرقابة عليها من طرف البنك المركزي للدولة، مما جعلها تعمل في ظل قانون ووسط بيئة أنشئت أساساً للصيرفة التقليدية، وبالتالي تعمل في ظل تحديات قانونية وتنظيمية.

وفي ظل شح الموارد المالية لدى معظم الدول النامية بسبب أزمة كورونا ونقص الودائع والسيولة لدى البنوك كما أشرنا من قبل، ومقابل الطلب الشعبي الكبير على منتجات الصيرفة الإسلامية، فمن المتوقع أن تحظى هذه الصيرفة بدعم أكبر من السلطات، وقد يتجسد ذلك خاصة في الاعتراف القانوني بها، وبالتالي إصدار نصوص قانونية تنظم عملها.

ولعل هذا ما حدث في الجزائر، فالبرغم من التعامل الحذر من السلطات مع ما يسمى بالصيرفة الإسلامية لفترة طويلة حيث أنشئ بنك البركة الجزائري سنة 1991 ثم بنك السلام سنة 2008، بقيت هذه البنوك تعمل في ظل غياب أي نص قانوني يرخّص لعمل البنوك الإسلامية، إلا أن البنك المركزي (بنك الجزائر) وفي ظل شح الموارد المالية للبلاد بعد انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014، وتحت ضغط الحكومة، أصدر أول نص قانوني ينظم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ استقلالها وهو النظام règlement رقم 02-18 في 04 نوفمبر 2018 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية والذي يقع في 12 مادة⁽¹¹⁾.

لكن ومع حلول أزمة كوفيد-19 ونقص السيولة بشكل كبير في البنوك، ومع ظهور بعض النقائص في النظام السابق، ولتشجيع أكبر للصيرفة الإسلامية بغرض استقطاب حجم أكبر من الودائع والمدخرات، اضطرت السلطات إلى إلغائه وإصدار نظام جديد وهو النظام رقم 02-20 في 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية والذي يقع في 24 مادة⁽¹²⁾. ثم إصدار تعليمة instruction تفسّر مواد النظام السابق وهي التعليمة رقم 03-2020 والمؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرّفة

للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية والتي تقع في 60 مادة⁽¹³⁾.

4- تمديد آجال السداد من طرف البنوك المركزية سيضر بهوامش الربح للبنوك الإسلامية:

بمناسبة جائحة كورونا، أصدر العديد من البنوك المركزية وبالتنسيق مع الحكومات تعليمات إلى البنوك تقضي بتأجيل سداد القروض، سواء منها الموجهة للشركات والوحدات الاقتصادية خاصة منها الصغيرة والمصغرة، أو الموجهة للعائلات والمتمثلة خاصة في قروض الاستهلاك والعقارات، وذلك على سبيل التوصية من البنك المركزي أو على سبيل الإلزام. حدث هذا على سبيل المثال في: مصر، الأردن، العراق، تونس، المغرب، الكويت، السعودية، قطر، البحرين، الإمارات، عُمان، وغيرها من الدول العربية. كما طبقتها دول في الاتحاد الأوروبي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية أقر الكونغرس في شهر مارس الماضي قانوناً يسمح لأصحاب المنازل بتأجيل سداد أقساط الرهن العقاري لمدة تصل إلى عام.

وفي الجزائر وضمن الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي (بنك الجزائر) لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن وباء كوفيد-19، جاء في التعليم رقم 05-2020 المؤرخة في 06 أبريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية مايلي: "وفقاً لتقديرها، يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تؤجل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض زبائنها المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد-19"⁽¹⁴⁾.

وبما أن البنوك الإسلامية تمنح تمويلات يعتمد كثير منها على المدائنة والتسديد على أقساط خاصة في صيغ: المراجعة، البيع الآجل، الإجارة، فهي أيضاً معنية بتأجيل سداد أقساط العملاء طبقاً لتلك الإجراءات أو القرارات المتخذة في عديد دول العالم كما أسلفنا، وهذا لن يجعلها تزيد في هوامش ربحها مقابل تأجيل ذلك السداد، قد يكون ذلك المنع بأوامر من البنك المركزي مثل منع زيادة الفوائد، ولكن الأهم هو عدم جواز ذلك شرعاً، لأنه من ربا النسيئة، أو يدخل في باب: "زدي أنظرك" أو "أنظري أزدك".

وقد جاء في فتاوى مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية من 17-23 شعبان 1410 هـ الموافق 14-20 آذار/مارس 1990 مايلي بشأن البيع بالتقسيط:

"إذا تأخر المشتري المدين في دفع الأقساط عن الموعد المحدد فلا يجوز إلزامه أي زيادة على الدين بشرط سابق أو بدون شرط، لأن ذلك ربا محرم."⁽¹⁵⁾

وبالرغم من أن هذا الحكم لم يفرق بين المدين المعسر و الموسر المماطل، إلا أن المعيار الشرعي رقم 3 والخاص بالمدين المماطل الذي صدر بعد ذلك في مايو 2000 نص على ما يلي:

"يجوز أن ينص في عقود المدابنة؛ مثل المراجعة، على التزام المدين عند المماطلة بالتصدق بمبلغ أو نسبة بشرط أن يُصرف ذلك في وجوه البر بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة." (16)

لكن هذا يُشترط في الظروف العادية فكيف بالظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كوفيد-19، أين يكون التخلف عن السداد خارجاً عن نطاق الطرفين المدين والدائن، حيث قد يصبح المدين بطّالاً بلا عمل، وقد ينخفض دخله لدرجة أن لم يعد يكفيه لسد ضروريات الحياة، ونفس الأمر بالنسبة للشركات التي تضررت كثيراً بانخفاض مبيعاتها، مما يجعل عدم جواز الزيادة في هوامش الربح بسبب تأجيل السداد يتأكد أكثر. وقد أفتى منتدى الاقتصاد الإسلامي في فتوى بشأن تأجيل دين المراجعة مع الزيادة في ظروف جائحة فيروس كورونا بما يلي: "فقد تمّ بحث المسألة المطروحة، وهي حكم تأجيل بعض أقساط دين ثمن البيع بالمراجعة في البنوك الإسلامية -في ظروف جائحة فيروس كورونا- مع الزيادة في هذه الأقساط، وانتهى البحث والنظر الشرعي إلى حرمة ذلك؛ لدخوله دون ريب في ربا الجاهلية المجمع على تحريمه..."، وقد أوردت الفتوى ما استندت عليه من أدلة، وتضمنت ردوداً ومناقشات شرعية لمن أجاز ذلك من بعض المداخل (17).

إذن وفي ظل هذا الوضع، ومع استمرار الوباء لعدة شهور ولم يظهر له أفق للزوال لحد الآن، فإن النتيجة الحتمية التي سيؤول إليها الأمر هو انخفاض أرباح البنوك الإسلامية بشكل عام، شأنها شأن بقية البنوك التقليدية الأخرى خاصة في سنة 2020.

5- زيادة الطلب على التمويل من البنوك الإسلامية لتمويل قطاع الصحة:

يعتبر قطاع الصحة مثل القطاعات الأخرى فهو يحتاج إلى تمويل، وفي كثير من البلدان العربية والإسلامية يتقاسم ملكيته كل من القطاع العام والخاص، وهذا الأخير يعتبره مجالاً للاستثمار حتى أن كثيراً من البلدان اشتهرت بما يسمى بالسياحة العلاجية والتي أصبحت مصدر دخل للعملة الصعبة للبلاد.

تمويل قطاع الصحة قد يكون ذاتياً من رجال أعمال، لكن -وكبقية المشاريع الاستثمارية- قد يتم اللجوء في تمويله إلى البنوك وهي الحالة الغالبة، وقد يكون ذلك بدعم من الدولة وبأي شكل من الأشكال خاصة في تلك البلدان التي اشتهرت بالسياحة العلاجية كما أسلفنا.

لذلك وفي ظل جائحة كوفيد-19 من المتوقع أن يزيد الاستثمار في قطاع الصحة بشكل أكبر، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على التمويلات البنكية لهذا القطاع سواء من البنوك التقليدية أو الإسلامية.

ولعل ما يؤيد هذا التوقع، هو ما لاحظته العالم من نقص في المرافق الصحية لاستقبال الأعداد الهائلة من المصابين بوباء كورونا المستجد حتى في البلدان المتقدمة، والذي أدى إلى وفاة أعداد كبيرة منهم وكانت إيطاليا وبعض البلدان الأوروبية أوضح مثال. وما يقوي أكثر هذا التوقع هو تحذيرات منظمة الصحة العالمية التي تشير إلى أن وباء كوفيد-19 لن يكون الأخير وعلى العالم أن يكون مستعداً بشكل أفضل لأوبئة مشابهة مستقبلاً، وقد ورد ذلك بوضوح في تصريح للمدير العام لمنظمة الصحة العالمية في ندوة صحفية يوم: 2020/09/07 حيث قال:

"هذه الجائحة لن تكون الأخيرة. لقد تعلمنا من التجارب الماضية أن الأوبئة والجوائح هي حقيقة من حقائق الحياة. ولكن، عندما تحدث الجائحة القادمة، يجب أن يكون العالم على أهبة الاستعداد، بل وأكثر استعداداً مما هو عليه خلال الجائحة الحالية"⁽¹⁸⁾.

6- مطالبة البنوك الإسلامية بممارسة دور أكبر في أداء مسؤوليتها الاجتماعية:

نشأ مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في المجتمعات الرأسمالية للتوازن بين ما تستفيده الشركات التجارية من المجتمع وما تقدمه له، وهو يعني عدم الاكتفاء بالدور التجاري الربحي ودعم المجتمع بالمنح الدراسية، دعم الجمعيات الخيرية، دعم المستشفيات أو المساهمة في بنائها، ولا يخفى أن للمسؤولية الاجتماعية أثر تجاري لأنه يساهم في الترويج للمؤسسة، حتى أضحي أحد جوانب الحكمة الرشيدة⁽¹⁹⁾. وإذا كانت لا تخفى أهمية التسويق للعمل المصرفي الإسلامي في المجتمع، فإن ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعتبر إحدى وسائله.

وثُجِّه الانتقادات إلى البنوك الإسلامية وإلى المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام لضعف دورها الاجتماعي، ونحن نرى أن المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية تبرز بشكل ملح أكثر مقارنة بالشركات التجارية الأخرى، بالنظر للمبادئ التي يقوم عليها التمويل الإسلامي بشكل عام وللأهداف التي يسعى إلى تحقيقها⁽²⁰⁾.

وإذا كان هذا الأمر في الظروف العادية فإنه يتأكد أكثر في ظل ظروف جائحة كوفيد-19، أين فُقد عدد كبير من الوظائف في العالم بما فيها العاملين العربي والإسلامي، وتزايدت معدلات الفقر والحاجة، مما يتطلب من البنوك الإسلامية ممارسة أكبر لمسؤوليتها الاجتماعية، وهذا رغم ما تمر به من ظروف صعبة كإخفاض حجم الودائع وتراجع الأرباح كما أسلفنا.

7- توجه البنوك الإسلامية إلى مزيد من رقمنة الخدمات واستخدام التكنولوجيا المالية:

توقع العديد من الخبراء أن تكون الخدمات المصرفية (بما فيها الخدمات المصرفية الإسلامية) بعد أزمة كورونا أكثر رقمنة، لأن إجراءات العمل عن بعد والتباعد التي أفرزتها هذه الجائحة والتي أجبرت البنوك والعملاء على تبنيها بصورة سريعة وغير مسبقة، أثبتت جدواها وفعاليتها للطرفين لما تنطوي

عليه من مرونة وسهولة، وأشاروا إلى أن الهواتف الذكية للعملاء والحواسيب الشخصية ستكون القناة الأساسية في الحصول على الخدمات(21).

وبسبب كون الأوراق النقدية عنصراً ناقلاً للفيروسات، فقد أدى هذا إلى تزايد إقبال التجار ورجال الأعمال على تبني حلول الدفع الذكية وتفضيل حلول الدفع عن بعد، وبما أن أزمة كوفيد-19 لن تكون الأخيرة كما تؤكد منظمة الصحة العالمية وكما أسلفنا، فقد تستمر هذه الظاهرة فيما بعد كورونا، وبالتالي ستمنح خصومات أكبر في التكاليف والرسوم للعملاء عند استخدام القنوات الرقمية في تقديم الخدمة مقارنة بتلك المفروضة عليها في حالة زيارة العميل للفرع أو الوكالة البنكية، وبذلك سيشهد المستقبل تراجعاً كبيراً في عدد الفروع وبالتالي في حجم العمالة.

تجدر الإشارة إلى أن الإجراءات الإستراتيجية التي تعزز الشمول المالي من خلال التحول الرقمي سيسهم في زيادة الربحية وتعزيز الأداء المالي للبنوك بشكل مباشر، حيث تشير التقديرات إلى أن تمكين الشركات والأفراد البالغين ممن لا يملكون حسابات مصرفية من الانضمام إلى القطاع المصرفي الرسمي، سيولد إيرادات جديدة للبنوك تقدر بحوالي 380 مليار دولار، إذ أن التطورات في مجال التكنولوجيا المالية تتيح للبنوك إمكانية المحافظة على قاعدة العملاء الحاليين، واستهداف شريحة أكبر من الجمهور(22).

8- تراجع متوقع في نمو الصيرفة الإسلامية بسبب جائحة كوفيد 19:

كنتيجة لبعض الآثار المتوقعة والمذكورة سابقاً بسبب جائحة كورونا مثل انخفاض حجم الودائع وانخفاض حجم الأرباح المتوقعة بسبب التأجيلات في السداد، فمن المتوقع أن تشهد المصرفية الإسلامية تراجعاً في نسبة نموها في سنة 2020 وهي السنة التي تضررت أكثر بتداعيات أزمة كوفيد-19.

وفي هذا الصدد توقعت وكالة إس آند بي غلوبال للتصنيف الائتماني S&P Global Ratings في تقرير لها نُشر يوم 2020/06/15 أن قطاع المصرفية الإسلامية سيشهد استقراراً في إجمالي حجم الأصول أو نمواً ضعيفاً ممثلاً في رقم واحد خلال الفترة 2020 - 2021، وهذا بعد أن حقق القطاع نمواً بنسبة 6.6% خلال العام 2019 بفضل الأداء القوي في دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا وبدرجة أقل تركيا وماليزيا(23).

لكن لو قارنا بين الأرقام الواردة في تقرير الاستقرار لصناعة الخدمات المالية الإسلامية الذي يصدره سنوياً مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بماليزيا، لوجدنا أن قطاع المصرفية الإسلامية سجل نمواً قدره 12.37% من نهاية شهر يونيو/جوان 2018 إلى نهاية الربع الثالث من 2019(24). ومع ذلك فمن المتوقع أن ينخفض هذا الرقم بشكل ملحوظ خلال مثل هذه الفترة بعد عام بسبب أزمة هذا الوباء.

خاتمة وخلاصة:

لقد اتضح من خلال ما سبق، أن قطاع المصرفية الإسلامية بكونه جزءاً من القطاع المصرفي بشكل عام تأثر وسيتأثر بكل مايمس البنوك بسبب أزمة كوفيد-19، كما سيتأثر أيضاً بما يخص طبيعة عمله المتميزة عن البنوك التقليدية، ومن أهم تلك الآثار التي تشترك فيها البنوك الإسلامية مع بقية البنوك نذكر:

- انخفاض حجم الودائع لديها لانخفاض حجم الادخار بشكل عام ولأسباب أخرى.
 - إجبارها على الاكتتاب في سندات الدين العام والسندات الحكومية بفائدة.
 - انخفاض أرباحها بسبب تمديد آجال السداد للقروض من طرف البنوك المركزية.
 - زيادة متوقعة على طلب التمويل لقطاع الصحة خوفاً وتحسباً لجوائح أخرى.
 - التوجه نحو مزيد من رقمنة الخدمات واستخدام التكنولوجيا المالية.
- أما تلك الآثار المتوقعة والتي تختص بها البنوك الإسلامية فنذكر من أهمها:
- قد تشكل أزمة كورونا فرصة للاعتراف القانوني بالصيرفة الإسلامية في البلدان ذات القانون المصرفي الموحد.
 - مطالبة البنوك الإسلامية بممارسة دور أكبر في أداء مسؤوليتها الاجتماعية.
 - تراجع متوقع في نمو الصيرفة الإسلامية خلال هذا العام 2020 خاصة، وقد يكون هذا الأثر مشتركاً مع معدل نمو القطاع المصرفي بشكل عام، لكنه سيكون ملفتاً أكثر للانتباه بالنسبة للصيرفة الإسلامية بحكم ضعفها وكونها لا تشكل سوى أقل من 1 % من الأصول المالية في العالم حسب تقرير نشره صندوق النقد الدولي في فبراير 2017⁽²⁵⁾.

الهوامش والإحالات:

(1)- Islamic Financial Services Board : Islamic Financial Services Industry; Stability Report 2020, Kuala Lumpur/Malaysia, 2020, p 4.

(2)- المرجع السابق، نفس الصفحة.

(3)- <https://www.globenewswire.com/news-release/2019/03/20/1758003/0/en/Global-Islamic-Finance-Markets-Report-2019-Islamic-Banking-is-the-Largest-Sector-Contributing-to-71-or-USD-1-72-Trillion.html> - 14-09-2020.

(4)- نقلاً عن: نافذ فايز أحمد الهرش: أثر دعائم نموذج التطوير خماسي الأبعاد في التغلب على المعوقات الداخلية والخارجية للمصارف الإسلامية، مجلة بيت المشورة، العدد 11، أكتوبر 2019، ص 88.

(5)- Islamic Financial Services Board : op-cit, p 12.

(6)- <https://ar.tradingview.com/symbols/XAUUSD/> - 15/09/2020.

(7)- <https://www.youm7.com/story/2020/8/5/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A8-%D9%85%D9%86%D8%B0->

- <https://www.aps.dz/ar/economie/88087-1-000> – 15/09/2020.
- (8)- <http://www.aps.dz/ar/economie/88087-1-000> – 15/09/2020.
- (9)- نبيل المرسومي: مصادر تمويل عجز الموازنة في العراق، مقال متوفر على الرابط: <https://yesiraq.com/%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%86%D8%A8%D9%8A>
- (10)- عبد الحافظ الصاوي: ماهو دور المصارف الإسلامية بالعراق، مقال متوفر على الرابط: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2018/2/8/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1>
- (11)- راجع مواد النظام رقم 02-18 الصادر في 04 نوفمبر 2018 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 73، الصادر في 2018/12/09، ص 20 وما بعدها.
- (12)- راجع مواد النظام رقم 02-20 الصادر في 15 مارس 2020 والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، الصادر في 2020/03/24، ص 32 وما بعدها.
- (13)- التعليم رقم 03-2020 والمؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرّفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، متوفرة في موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع: 2020/09/20.
- (14)- راجع المادة 4 من التعليم رقم 05-2020 المؤرخة في 06 أبريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، متوفرة في موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع: 2020/09/21.
- (15)- مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة المؤتمر الإسلامي، العدد السادس، المجلد 1 والعدد السابع، المجلد 2، جدة، المملكة العربية السعودية، 1990م، (ع 6 ج 1 ص 193 وع 7 ج 2 ص 9).
- (16)- أنظر: المعيار الشرعي رقم 3 "المدين المماطل"، بند 1/2 ح، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، طبعة 1428 هـ 2007م، ص 30.
- (17)- يمكن الاطلاع على النص الكامل للفتوى من خلال الرابط: <https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2020/04/1269352>، تاريخ الاطلاع: 2020/09/22.
- (18)- <https://www.who.int/dg/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-media-briefing-on-covid-19---7-september-2020> - 23/09/2020.
- (19)- عبد البارى مشعل، مقال نشره على صفحته في الفيسبوك: <https://www.facebook.com/Abdulbari> بتاريخ: 2015/02/26.
- (20)- سليمان ناصر: نحو بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع للصناعة المالية الإسلامية حول: تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين طموحات السياسة المالية والممارسات البنكية، الجزائر العاصمة، 17، 18 نوفمبر 2019.
- (21)- <https://www.alroeya.com/117-81/2134533-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%B5-%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83->

%D9%88%D8%AA%D8%AE%D9%81%D8%B6-
%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D9%8A%D9%87%D8%A7 – 26/09/2020.

(22)- محمد عبد الباري (الرئيس التنفيذي للشؤون المالية في منطقة إفريقيا والشرق الأوسط لدى بنك ستاندرد تشارترد):
تقنيات الرقمنة تزيد ربحية البنوك، متوفر على الرابط:

<https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/banks/2019/12/20/-%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%B1%D8%AF-%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D8%B1%D8%AF-%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D8%B1%D8%A8%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83>

تاريخ الاطلاع: 2020/09/26.
(23)- <https://www.spglobal.com/ratings/en/research/articles/200615-islamic-finance-2020-2021-covid-19-offers-an-opportunity-for-transformative-developments-11533355> – 26/09/2020.

(24)- راجع: Islamic Financial Services Board : Islamic Financial Services Industry; Stability Report لسنتي (2019 ص 10) و (2020 ص 12).

(25)- Islamic Finance and the Role of the IMF, available at link: <https://www.imf.org/external/themes/islamicfinance/index.htm> - 27/09/2020.